اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 | رقم العـدد: 15618 | رقم الصفحة: 42 | مسلسـل: 329 | رقم القصاصة: 1

إدارة القطاع الخاص لها يجنبها الدخول في متاهات مواجهة المخاطر

الزراعة السعودية في الخارج تنويع للاستثمارات وحفاظ على المياه

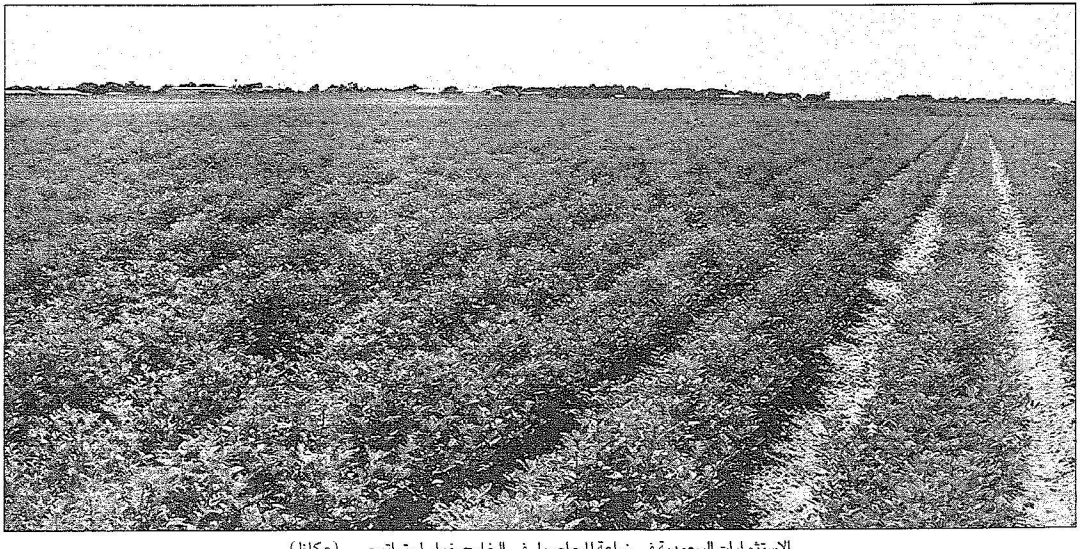

الاستثمارات السعودية في زراعة المحاصيل في الخارج خيار استراتيجي. (عكاظ)

الشركة الحكومية تحتاج لدعم لوجستي وتعاملها التجاري يعزز استمرارها

حمدان الحربي - جدة

أثارت مبادرة خادم الحرمين الشريفين للاستثمار الزراعي في الخارج اهتمام أوساط المستثمرين ورجال الأعمال في هذا القطاع المهم، لأهميتها في توفير فرص استثمارية للمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني والعالمي، وبناء شركات تكاملية مع عدد من الدول لتنمية وإدارة الاستثمارات الزراعية لإنتاج محاصيل خصوصا القمح والأرز والسكر وفول الصويا، وعرضها للمستهلكين بأسعار معقولة بعيدا عن المغالاة التي تشهدها حاليا العديد من السلع.

كيف يمكن أن تساهم هذه الشركة في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة؟ وماهي الضمانات التي يجب أن تقدمها الدول المستضيفة للمستثمر السعودي ليبدأ الاستثمار فيها؟ ألا ترون أن ثلاثة مليارات ريال مبلغ كبير للاستثمار في مكان واحد؟ وهل بالإمكان تنويع الأماكن التي تستثمر فيها هذه المليارات؟ كيف يمكن أن توفر هذه الشركة فرص عمل لخريجي الجامعات السعودية وخصوصا كليات الزراعة في المشاريع التي تنوي هذه الشركة إقامتها؟ وهل يمكن إنشاء عدد من الشركات وليست شركة واحدة وفي عدد من الدول للاستفادة من التنوع المناخي وتخصص كل شركة في منتج معين تتميز به تلك الدولة؟

'عكاظ' طرحت هذه التساؤلات على عدد من المختصين، وأكدوا أهمية توقيع وزارة الخارجية

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 رقم العـدد: 15618 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 329 رقم القصاصة: 2

اتفاقيات مع الدول لضمان نجاح استثمارات الشركة، وبينوا أن تنويع استثمارات الشركة في مواقع عديدة يقلل من المخاطر الأمنية والمناخية.

يرى رجل الأعمال خالد زيني أن قرار مجلس الوزراء بإنشاء هذه الشركة جاء في وقته المناسب، ولكن تفاصيل الشركة لم تتضح بعد حيث يقول البعض أنها شركة حكومية ١٠٠ في المائة، وآخرون يقولون أنها مشاركة مابين القطاع العام والخاص، فالمسألة تحتاج لكثير من الإيضاح.

الشركة حكومية

وأضاف: يجب منذ البداية أن تكون هذه الشركة متخصصة في إنتاج المحاصيل والتربية الحيوانية، لكن لازالت حولها العديد من التساؤلات، هل هي شركة مشاركة بين القطاع الخاص والحكومي، هل هي شركة تمويلية للشركات السعودية التي بدأت تؤسس مشاريع في الدول المجاورة، ويبدو لي أنها شركة حكومية، لأن القطاع الخاص ليست لديه الإمكانيات الكافية للتمويل، فالدولة أكثر ملاءة مالية، وغالبا ماسيكون الاستثمار الزراعي في عدة دول، وتوقع أن تعين الدولة مجموعة من الشباب لمتابعة استثمارات الشركة في تلك الدول.

الضمانات مطلوبة

وحول ما إذا كان مجلس إدارة الشركة يتكون من القطاعين الخاص والحكومي قال زيني: أيضا مجلس الإدارة حوله العديد من التساؤلات منها هل الأعضاء ملاك أم أعضاء مجلس إدارة فقط؟، واقترح أن تكون الشركة شركة تمويل فقط وتترك القطاع الخاص ينشئ شركات بالمشاركة مع القطاع الخاص في تلك الدول، مع ملاحظة أن الزراعة تحتاج للخبرات الجيدة والبذور والموانئ المتوفرة، ويجب توقيع العديد من الاتفاقيات الأولى منها اتفاقية بين وزارة الخارجية وتلك الدول، لضمان استمرار ونجاح الاستثمارات الزراعية في تلك الدول. الاتفاقية الثانية تجارية، لأننا كمستثمرين وكدولة مستثمرة هدفنا أن ينجح المشروع لعدة أهداف هي تحقيق الأمن الغذائي بأن لا يتعرض أي مواطن لفترة انقطاع المواد الغذائية، وكقطاع خاص لا يدخل في مشروع يكبده في النهاية خسائر كبيرة، بسبب ارتفاع وانخفاض الأسعار، لذا يجب توفر ضمان لاستمرارية الشراء، ووجود هامش ربحي معين من أجل اطمئنان المستثمر بوجود ضمان ومشتر في نفس الوقت.

وعن المنتجات الغذائية التي يجب إنتاجها من قبل هذه الشركة قال زيني: المنتجات الرئيسية التي يحتاجها المستثمر هي ستة: الأرز، القمح، الشعير، الذرة الصفراء، فول الصويا، العلف، وهي المكون الرئيسي للأمن الغذائي، أما عن الفواكه والخضار فهي متوفرة لدينا طول العام عن طريق الإنتاج المحلي والدول المجاورة التي تعتبر المملكة سوقا رئيسيا لها، وهذا دليل على توفر الخضار في الداخل سواء من السوق المحلي أو سوق البحر الأبيض المتوسط.

تأمين الأمن الغذائي

من جانبه أكد المستشار محمد مصطفى بن صديقي أن قرار تأسيس الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني، يحقق العديد من الأهداف من أهمها تأمين الأمن الغذائي لسكان المملكة من المواطنين والمقيمين، ولو أنه جاء متأخرا بعض الوقت حيث سبقتنا بعض دول الخليج وبدأت عدة مشاريع لها في بعض الدول المستهدفة، وفي اعتقادي أن الشركة يجب أن تدار بأسلوب القطاع الخاص ويجب تجنب أي إجراء يدخلها في متاهات إدارية.

ويرى أن الآلية المناسبة لهذه الشركة تكمن في أن تدخل مساهمة في بعض المشاريع مع القطاع الخاص السعودي الذي يعمل على إنشاء شركات سعودية تعمل في الدول المختارة للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني.

وأضاف: لا أرى إمكانية لقيام الشركة بالشراء مباشرة من المزارعين المحليين، في ظل وجود قيود في بعض الدول تفرض عدم السماح بالشراء من المزارعين المحليين لغرض التصدير، ولكن تلك الدول تسمح بقيام شركات وتمنحها مساحات من الأراضي حسب نظام كل دولة "بعض الدول لا تمنح أكثر من مساحة محدوده لكل شركة، علما أنه من الضروري أن تكون هناك اتفاقيات بين حكومات المملكة والدول المستهدفة" تنظم عمل الشركات السعودية وتضمن سير الإجراءات وعدم ظهور أي عراقيل في المستقبل كما أنها تنظم أسلوب تعامل تلك الحكومات مع الشركات قبل وأثناء وبعد البدء في التنفيذ "هناك دور للممثليات السعودية في تلك الدول يجب عدم إغفاله".

وزاد: هناك بعض الصعوبات في اختيار

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 رقم العـدد: 15618 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 329 رقم القصاصة: 3

المواقع في الدول المستهدفة ويتطلب الأمر بعض المرونة لتحديد المواقع الجيدة والتي منها صلاحية التربة، توفر المياه، القرب من موانئ التصدير، وجود طرق مواصلات توفر بعض البنى التحتية، توفر بعض الخدمات. لذلك من المفيد أن تنشئ شركات مملوكة من القطاع الخاص تدعمها الشركة الحكومية، أو تساهم في جزء من رأس المال ولكن تكون الإدارة أو الواجهة التي تمثل تلك الشركات من رجال أعمال، ولا أحبذ أن يتواجد أشخاص من غير ذوي الخبرة في التعاملات التجارية، مع ضرورة وجود رقابة على أداء الإدارة في تلك الشركات، لافتا إلى أن فكرة المشروع عظيمة وتتطلب دعما ماليا ضخما بل قد يكون مبلغ الثلاثة مليارات غير كاف للاستثمار في عدة أماكن (عدة دول).

تنوع المنتجات الزراعية

وزاد: من الأفضل أن يتم توزيع الاستثمار على العديد من الدول مع التنوع في المجالات، بحيث تتم زراعة الأرز مثلا في عدة أماكن وكذلك المنتجات الأخرى.

ومن المفيد أن يتم استثمار هذه الفكرة ضمن خطة وطنية تشمل المساعدات المقدمة للدول المستهدفة، بحيث تكون المساعدات شاملة المساهمة في إنشاء الطرق وكذلك الخدمات المساندة للمشاريع الزراعية، مع وجود حوافز تساهم في حل بعض المشكلات التي تواجهها بعض تلك الدول مثل تشغيل عمالة محلية وإقامة منشآت صناعية تعتمد على المشاريع الزراعية من ذلك مثلا مصانع معالجة الأرز "من المعروف أن الأرز يتطلب معالجة قبل التصدير".

وأكد ضرورة صياغة اتفاقيات استثنائية خاصة بهذه المشاريع بين حكومة المملكة وحكومات تلك الدول، وضرورة اعتمادها من البرلمانات حتى لاتتأثر بأي تغيير في الحكومات وهناك مثال جيد لاتفاقيات بين الدول مثل الاتفاقيات بين الحكومتين اليابانية والفلبينية، وقال: من المفيد تدريب بعض خريجي كليات الزراعة في المملكة للعمل في تلك الدول للإشراف والمشاركة ونقل الخبرة والتنوع في المجال الزراعي والصناعي الزراعي.

وبين أن المشاريع الزراعية تتطلب وضع خطط منها مايشمل الأبحاث واختبار التربة، واختيار المواقع، والبدء في التنفيذ، ومن ثم الحصاد والتعبئة والتغليف والنقل والشحن، ومن ثم التسويق أو التوزيع ضمن منافذ توزيع بالجملة، ويمكن الاستفادة من بعض ماهو متوفر في تلك الدول من مراكز أبحاث زراعية وغيرها.

كما أن بعض الدول توجد بها شركات ضخمة تستثمر في المجال الزراعي والحيواني ومنتجاته يمكن الاستفادة منها.

وقال: إن أسعار المنتجات تتحكم فيها العديد من الأمور منها توفر البنية التحتية وسهولة النقل من المزارع إلى الموانئ، والشحن، وتغطية تكاليف أخرى عديدة منها التخزين والحفظ والسلامة الصحية والمحافظة على البيئة، ويتوقع أن تكون الأسعار في متناول الجميع ولكن الأهم هو توفير الكميات المطلوبة لتغطية

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 رقم العـدد: 15618 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 329 رقم القصاصة: 4

الاحتياجات مما يؤثر إيجابيا على الأسعار.
ولضمان نجاح هذه الاستثمارات، يقول محمد بن صديقي، يجب توفير مساحات من الأراضي قد تصل إلى ٥٠٠ ألف هكتار في بعض المناطق أو أكثر في بعض الدول، ويمكن شراء هذه الأراضي أو استئجارها لمدة طويلة الأجل، مع وجود فترة سماح وتجنب دفع ضرائب سواء على الأراضي أو المنتجات أو التصدير و تجنب بعض الإلتزامات التي قد تفرضها بعض الدول مثل إبقاء نسبة من المنتجات لغرض الاستهلاك المحلي، وقد يتطلب الأمر تدريب بعض المزارعين في بعض الدول على استخدام أساليب زراعية متطورة مع استخدام المكننة، وعدم التركيز على الأيدي العاملة فقط.
وزاد من الأفضل أن يتم إنشاء عدة شركات حتى في الدولة الواحدة، مع إمكانية إدخال بعض الشركات المحلية التي لديها الخبرة والإمكانية كشركاء في الشركات التي سوف تقام في تلك الدول، وفي ذلك تنويع وضمانة للاستمرارية والمحافظة على مستوى من العلاقات العامة وتجنب بعض الصعوبات أو المعوقات.

دراسة المخاطر

وأضاف:لا بد من اختيار المواقع، وفحص أنواع التربة، وتحديد نوعية المنتج المراد زراعته وصلاحية المناخ، فبعض المنتجات تكون من الأصلح زراعتها في بعض الدول من غيرها، وهناك نوع من الأرز لا يمكن زراعته إلا في أماكن معينة وقد يكون هذا المنتج جيدا ولكن نكهته لا تصل إلى الدرجة المطلوبة، مبينا انه لايوجد استثمار بدون مخاطرة، وأكد ضرورة دراسة كافة المخاطر المتوقعة وتحقيق درجة من الأمان الكافي.
وبين أن تحديد المدة المطلوبة لإنشاء مثل هذه المشاريع بسبب تكلفتها العالية، يمكن أن يتقرر وفق سهولة الإجراءات، وتقديم الدعم من كافة الجهات، ويتطلب الأمر العديد من الخطوات منها دراسة الجدوى في كل دولة على حدة حسب الإمكانيات المتوفرة فيها، ثم إجراء بعض الأبحاث، وتهيئة الأراضي وتسويتها، وإزالة المعوقات التي قد تكون متواجدة وتوفير المعدات والآليات والخبرات والأيدي العاملة، واختيار المواقع وتوقيع الاتفاقيات إلى آخره، وقد يستغرق ذلك فترات تتراوح مابين عام الى عامين من تاريخ البدء الفعلي للتنفيذ.
وأضاف زرت بعض الدول المستهدفة والتقيت بالعديد من المسؤولين فيها
وشاهدت العديد من المزارع ومراكز الأبحاث الزراعية وبعض المنشآت الصناعية الخاصة بالمجال الزراعي، ووجدت ترحيبا بالغا ووعودا بالدعم والمساندة، لإنجاح فكرة هذه الشركة.

دخل إضافي

يرى الكاتب والخبير الاقتصادي فضل بن سعد البوعينين أن الحكومة السعودية، ومن خلال صندوق الاستثمارات العامة، هي التي ستتولى دفع رأس مال الشركة السعودية للاستثمار الزراعي البالغ ثلاثة مليارات ريال. مما يعتقد أن الشركة الجديدة قادرة على التعامل مع الاحتياجات الضرورية لتنفيذ أهدافها بعيدا عن أي دعم إضافي.
واستدرك قائلا: إلا أن تصريحات وزير المالية

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 رقم العـدد: 15618 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 329 رقم القصاصة: 5

تؤكد على أن الشركة ستتمتع بالدعم المالي الحكومي بصفة مباشرة أو من خلال البيئات والشركات والمؤسسات المالية التي تساهم بها المملكة في الخارج، وذلك لتمويل احتياجاتها التشغيلية والرأسمالية والبنى التحتية كبناء قنوات الري والصرف ومحطات ضخ المياه الرئيسية والفرعية، وإمدادات الطاقة الكهربائية، والمرافق العامة والخدمات المساندة اللازمة لتحقيق أغراضها بما فيها الطرق، وعبارات النقل البحري، والسكك الحديدية والموانئ.

دعم لوجستي

ومن وجهة نظر خاصة، يقول البوعينين: أعتقد أن الشركة، مع ضخامة رأسمالها، ربما لا تحتاج إلا إلى الدعم اللوجستي الذي توفره الدولة في الغالب لشركاتها في الخارج، أو الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية. وإن كنت أعتقد أن التعامل مع الشركة على أسس استثمارية صرفة، بعيدا عن الدعم المباشر، أفضل لضمان استمراريتها وتحقيق أهدافها المنشودة. وتحقيق الأمن الغذائي ينبغي ألا ينسينا أهمية ترشيد النفقات، وتوفير المحاصيل الزراعية بأسعار تنافسية، وإذا لم يتحقق هذا الهدف فمن الأفضل التعامل المباشر مع الأسواق العالمية، وزيادة كفاءة الخزن الاستراتيجي الذي قد يغني عن كثير من الخطط غير الضرورية التي يساء في بعض الأحيان استغلالها.

وحول إمكانية توجيه مبلغ الثلاثة مليارات ريال، لتنويع الأماكن الاستثمارية للشركة قال: يفترض أن تكون الثلاثة مليارات ريال هي رأس مال الشركة الاستثماري، ويمكن للشركة من خلال إدارتها تحديد المواقع المناسبة للاستثمار، ومن الخطأ التركيز على مكان واحد بل من الأفضل أن تتنوع استثمارات الشركة من حيث المحاصيل، ومن حيث أماكن زراعتها. إضافة إلى ذلك فإن سياسة شراء المحاصيل في أماكن زراعتها حول العالم دون تكبد عناء الزراعة يمكن أن يفي ببعض الاحتياجات، وتوفر كثير من الجهد والوقت، كما أن تنويع الأماكن يساعد في تقليل المخاطر المختلفة، السياسية، الأمنية، المناخية وغير ذلك.

وحول إمكانية توفير هذه الشركة فرص عمل لخريجي الجامعات السعودية وخصوصا كليات الزراعة في المشاريع التي تنوي تنفيذها قال: يمكن الاستفادة من الشركات الاستثمارية الزراعية من جانبين، الأول توفير الفرص الوظيفية لخريجي الكليات الزراعية، والثاني تدريب الخريجين على أرض الواقع والاستفادة من الخبرات الزراعية في الخارج.

وعن الآليات المتوقعة لتسويق إنتاج الشركة في السوق الداخلي قال: يفترض أن تتعامل الشركة مع السوق الداخلية وفق استراتيجية الأمن الغذائي، وأن تضع معايير خاصة تضبط علاقاتها مع السوق الداخلية، والمنتجين المحليين. الشركة الاستثمارية لا تعني أنها في حل من إلتزاماتها الوطنية الداخلية، بل يفترض أن تقدم مصالح المواطنين، المنتجين، والسوق في الداخل على المصالح الأخرى، إذ أنها أنشئت لتحقيق هدف الأمن الغذائي بعيدا عن معايير الربحية، إلا أن التعامل التجاري مع الشركة يساعد في بقائها واستمرارها، وأعتقد أن تعاملها مع التجار في الداخل أفضل في الوقت الحالي لخفض التكاليف. كما أنه من الصعوبة بمكان إنشاء أذرع تسويقية قادرة على الوصول إلى جميع الأسواق في الداخل.

ويجب أن تعمل الشركة وفق محورين أساسيين الأول، الخزن الاستراتيجي للمحاصيل الرئيسة، والثاني تزويد تجار الداخل باحتياجاتهم وفق تسعيرة محددة تضمن تحديد هامش الربح للتجار ضمن اتفاقية شاملة، لضمان خفض الأسعار محليا.

وحول توقعاته في مساهمة الشركة في تحقيق الأمن الغذائي للمملكة، والضمانات التي يجب أن تقدمها الدول المستضيفة للمستثمر السعودي ليبدأ الاستثمار فيها أجاب:

كل شركة استثمارية سعودية تستثمر في زراعة المحاصيل الرئيسة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي. وهذا ينطبق على الشركة الحكومية الجديدة. أما فيما يتعلق بالضمانات المطلوب توفيرها، فهناك ضمانات دولية متعلقة بالاستثمارات الخارجية ومتى ما تحققت للاستثمارات السعودية تحقق النجاح لها، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود المخاطر المتنوعة خاصة في الدول غير المستقرة. لذا ينبغي التركيز على الاستثمار في الدول المستقرة، وتنويع أماكن الاستثمار لضمان خفض المخاطر المتوقعة.

وأكد البوعينين أهمية تعدد الشركات الاستثمارية، وتوزيعها جغرافيا بطريقة استراتيجية تضمن تحقيق الأمن، التنوع المناخي، الاستقرار والاستمرارية، مما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الاستثمار الزراعي في الخارج. وقال: إن الانتشار الجغرافي يمكن أن يحقق هدف تنوع المحاصيل، والمحافظة عليها من التقلبات المناخية الحادة التي تؤثر في بعض الأحيان على الإنتاج، وربما أدت إلى القضاء عليه.

وحول المدة المطلوبة الكافية لإنشاء مثل هذه المشاريع بسبب تكلفتها العالية قال:

نحن نتحدث عن محاصيل تزرع سنويا، كالحبوب على سبيل المثال، وهي تحتاج إلى

اسم المصدر: عكاظ

التاريـــخ: 31-05-2009 رقم العـدد: 15618 رقم الصفحة: 42 مسلسـل: 329 رقم القصاصة: 6

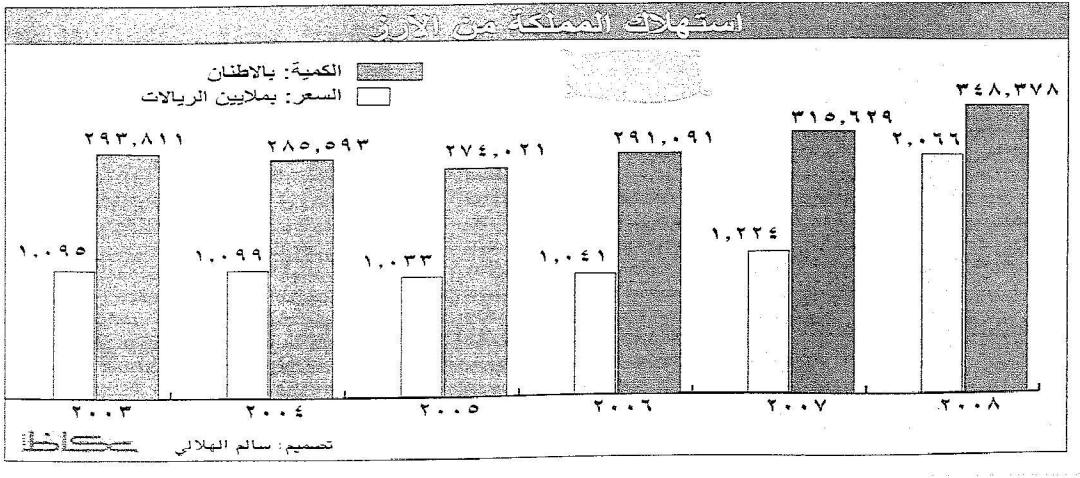

استثمارات سنوية لتحقيق حجم إنتاج محدد سلفا. لذا لا أعتقد أن الأمر يحتاج إلى وقت طويل فيما يتعلق بزراعتها. ولكننا نتعامل مع محاصيل موسمية بفترض أن تتحقق نتائجنا سريعا. ولا أعتقد وجود ارتفاع في تكلفة الزراعة في الخارج، بل ربما تكون متدنية جدا. والمبالغة في رفع قيم التكاليف ليس من المصلحة العامة. يجب أن ننظر إلى تلك الدول، واسواقنا وفق منظورهم الخاص.

وعن مدى توقعاته في مساهمة الاستثمار الزراعي في الخارج في خفض أسعار المواد الغذائية قال: من أهم أهداف الشركة تحقيق الأمن الغذائي. وتوفير المحاصيل الزراعية في السوق المحلية بأسعار معقولة. لذا نؤكد على أن الشركة الاستثمارية الجديدة ستساعد في ضبط الأسعار في السوق المحلية وخفضها من خلال بناء المخزون الكافي، و زيادة العرض. وتوفيره بأسعار تنافسية. وإذا حدث ما يتعارض مع هذا التوقع فالأمر سيكون على علاقة بالإدارة، والضبط الرقابي، ولا شيء غير ذلك.